

Principles of Legal Studies

مبادئ الدراسات القانونية

Prepared by Dr. Ashraf Alrai

LAW612

Master of Digital law

Lecture 10



Principles of Legal Studies

Lecture 10

LAW612

Master of Digital law

Prepared by
Dr. Ashraf Alrai

تناولنا في المحاضرة السابقة مجموعة من الموضوعات على النحو التالي:

➤ ○ مصادر الحق وإثباته

➤ ○ وسائل وطرائق الإثبات

➤ ○ التعسف في استخدام الحق



وسوف نستعرض في هذه المحاضرة مجموعة من الموضوعات على النحو التالي:



- o **الصياغة التشريعية**
- o أهمية الصياغة التشريعية
- o أصول الصياغة التشريعية
- o الصياغة التشريعية الجامدة
- o الصياغة التشريعية المرنة



إن صياغة التشريع والذي يعبر عن العناية التشريعية بلغة منسجمة وموجزة وواضحة لا تتطلب صياغة حريصة لنص التشريع فحسب، وإنما أيضا تنظيم مسودة النص بطريقة ملائمة تساعد في تسهيل الوصول إلى النصوص المتنوعة، وفي فهمها بشكل جيد، وتطبيقها بنجاح من قبل من يطبقونها، ويجب أن تتيح للمستخدمين أن يجدوا طريقتهم حول النص بالسهولة والسرعة الممكنة خاصة عندما يريدون إيجاد نصوص حول مواضيع معينة.

الفصل
10

تُعرف الصياغة التشريعية بأنها فن صياغة القوانين والتشريعات، وتعتبر جزءاً حيوياً في عملية تطوير الأطر القانونية التي تحكم وظائف المجتمع، وإن الصياغة التشريعية تؤثر طبعاً على وضوح وفعالية وقابلية تطبيق القوانين.

كما أن الصياغة التشريعية هي العملية التي من خلالها يتم تحويل السياسات والأفكار إلى نصوص قانونية واضحة وقابلة للتطبيق، وبالطبع فإن هذه العملية تتطلب دقة عالية وفهماً عميقاً للغة القانونية.

أهمية الصياغة التشريعية:

وكما أشرنا، فإن الصياغة التشريعية مهمة لضمان أن القوانين يجب أن تكون واضحة وخالية من الغموض، مما يساعد في تقليل الاختلافات في التفسير ويسهل على الأفراد والمؤسسات التقيد بها.

حيث تضمن:

- ✓ الوضوح والدقة: فالقوانين المصاغة بوضوح تجنب الغموض الذي يمكن أن يؤدي إلى تفسيرات مختلفة أو متناقضة، مما يسهل فهمها وتطبيقها بشكل موحد.
- ✓ الحد من النزاعات القانونية بنسبة كبيرة: فعندما تكون القوانين مفصلة وواضحة، تقل احتمالية النزاع حول تفسيراتها، مما يقلل الحاجة للجوء إلى المحاكم لتسوية الخلافات.

الفصل
10

- ✓ التنفيذ الفعال: قوانين واضحة ومفهومة تسهل على الأفراد والمؤسسات الامتثال لها، وتعزز الثقة في النظام القانوني.
- ✓ وهذه العناصر تسهم في استقرار ونظام المجتمع بشكل عام.
- ✓ وبالتالي، إن القوانين التي تتسم بالوضوح والتحديد تمنع المجال للتأويلات المتعددة التي قد تؤدي إلى تطبيقات قانونية غير سليمة ولا تتوافق مع النصوص، فضلاً عن أن الصياغة الدقيقة تساعد في تحديد الحقوق، والواجبات بشكل سليم، مما يقلل من الارتباك ويزيد من اليقين القانوني للأفراد والشركات (الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في المجتمع)، كما سنناقش تالياً الصياغة القانونية كدرف للصياغة التشريعية وأهميتها للمحامين والمستشارين القانونيين والعاملين في المجال القانوني.



الفصل
10

إن الصياغة القانونية هي طريقة منظمة لكتابة مستند قانوني مثل العقود والاتفاقيات والأفعال والوصايا والمرافعات، ويجب أن تكون هذه الأنواع من المستندات واضحة ودقيقة وموجزة مع الحد الأدنى من الأخطاء القانونية، وتتم كتابة المستندات القانونية وصياغتها بعناية ودقة لأنها تتطلب فهمًا شاملًا للقوانين واللوائح والمبادئ القانونية.

من أجل صياغة وثيقة قانونية، يجب اتباع بعض المبادئ التوجيهية التي تتضمن استخدام لغة دقيقة، واستخدام المصطلحات القانونية المناسبة، وتنظيم الوثيقة بطريقة منطقية وسهلة المتابعة. والتأكد من أن المحامي أو المستشار يأخذ بعين الاعتبار الجمهور المستهدف للمستند لأنه الجزء الأكثر أهمية في المستند القانوني، سواء كان محاميًا أو قاضيًا أو شخصًا عاديًا، حيث يجب الكتابة وفقاً لذلك.

الفصل
10

كما أن المستندات القانونية المصاغة هي بمثابة عقود أو اتفاقيات بين الطرفين ويجب صياغتها بطريقة تكون قابلة للتنفيذ قانونيًا ولهذا السبب يجب أن تكون صحيحة وواضحة وموجزة، ويجب التأكد من امتثال المستندات القانونية للقواعد القانونية.

كما أن من المهم كذلك صياغة الوثائق القانونية بالطريقة الصحيحة والقانونية للمساعدة في تحديد صيغة واضحة للمحادثة بين الأطراف، ويجب أن تكون فعالة حتى يفهم جميع الأطراف حقوقهم ومسؤولياتهم.



هل مهارات الصياغة ضرورية للمحاميين؟

الفصل
10

إن إتقان مهارات البحث وصياغة مستند قانوني للمحامين الطموحين ليس مجرد كلمات، بل هو حجر الأساس لمهنة قانونية ناجحة.

حتى أصغر خطأ يمكن أن يغير معنى الجملة بالكامل، فالخطأ في مستند قانوني يمكن أن يكلف العميل قضيته ومعاملته وأمواله.

وبالتالي يجب أن يكون المحامي الذي يتمتع بمهارات الصياغة القانونية قادراً على تحديد جمهوره المستهدف الذي سيقراً الوثيقة التي قام بصياغتها، ويجب أن تكون الوثيقة مفهومة من قبل الجمهور الذي يقرأها.

الفصل
10

إن فن صياغة المستندات الأصلية بدلاً من استخدام تنسيق نموذجي لكل عقد أو إشعار هو شيء يجب أن يكون المحامي قادرًا على القيام به، مع المهارات المناسبة التي يجب أن يتمتع بها بميزة كبيرة في الصناعة القانونية. إنها مكافأة أكبر إذا تمكن المحامون من إتقان المهارة من خلال تطبيق اللوائح والقوانين الصحيحة، واستخدام المصطلحات واللغة المناسبة، والقدرة على إنشاء مستند ذي معنى وهدف مباشر وواضح وبسيط.



كيف يتم اختيار المحامين المناسبين للصياغة القانونية؟

الفصل
10

لا يمكن فصل المحامين والصيغة عن بعضهما البعض، كما يستخدم الممارسون القانونيون الكلمات كأداة للعب من أجل تعظيم مصالح عملائهم، لكن المحامين الذين أتقنوا مهارات الصيغة القانونية يجب أن يتمتعوا بالصفات التالية:

1. الإقناع

تعد الكفاءة في الصيغة القانونية أمرًا محوريًا لأنها يمكن أن تؤثر بشكل عميق على نتيجة القضية؛ حيث تمتد الصيغة إلى ما هو أبعد من وثائق المعاملات، فهي تشمل أيضًا الحجج والاقتراحات والمذكرات القانونية المقنعة ويمكن أن تؤثر بشكل كبير على القضاة والمحكمين وغيرهم من صناع القرار.

الفصل
10

2. الوضوح في التواصل

إن تحويل المفاهيم القانونية المعقدة إلى لغة واضحة ومفهومة هو الهدف الأساسي وراء الصياغة القانونية، بما يضمن التواصل الواضح في المستندات المصاغة، مثل العقود والمرافعات والآراء القانونية، والتي يجب أن تعكس بدقة نوايا وحقوق والتزامات الأطراف المشاركة في أي إجراءات أو مفاوضات أو عقود.

3. رضا العملاء

يعتمد العملاء بشكل كبير على الممارسين القانونيين لتزويدهم بالمشورة والتمثيلات القانونية الدقيقة والفعالة، وهم يثقون في قدرة محاميهم على منحهم وثيقة قانونية جيدة الصياغة. من المرجح أن يشعر العملاء بالرضا عندما تكون المستندات التي يتلقونها مكتوبة بشكل جيد وخالية من الأخطاء وتحدد بوضوح حقوقهم والتزاماتهم وتحمي مصالحهم.

الفصل
10

الصياغة التشريعية هي اللسانُ الناطقُ بجوهر النص القانوني، وبقدر نجاح هذه الصياغة أو فشلها يكون حظُّ هذا النص من النجاح أو الفشل، لذا تحرصُ الدولُ في العصر الحديث على توفير مقومات الصياغة الجيدة لتشريعاتها المختلفة إدراكاً منها بقيمة هذه الصياغة ودورها المتعاظم في الارتقاء بمستوى تشريعاتها.



أصول الصياغة التشريعية

الفصل
10

تعود أصول الصياغة التشريعية إلى العصور القديمة؛ حيث كانت القوانين تُكتب لتعكس القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في ذلك الوقت، وسوف نستعرض بعض الأصول التاريخية للصياغة التشريعية:

القوانين القديمة:

- قانون حمورابي: والذي يُعتبر من أقدم وأشهر القوانين المكتوبة، ويمثل مجموعة من القواعد التي تحكم الحياة في بابل القديمة، وتمثل هذه القوانين نموذجًا أوليًا للصياغة القانونية حيث كانت مكتوبة على ألواح طينية بوضوح ودقة.
- القوانين الرومانية: وقد أسهمت في تطوير أسس الصياغة التشريعية من خلال نظامها القانوني المتطور، والذي أثر بشكل كبير على النظم القانونية في الغرب..

الفصل
10

- الشريعة الإسلامية: ففي الفقه الإسلامي، الصياغة التشريعية كانت مبنية على القرآن الكريم والسنة النبوية، حيث كانت تُستخدم لضمان العدالة والمساواة في المجتمع. الشريعة الإسلامية تقدم أمثلة على قوانين مستمدة من مصادر دينية، مع التركيز على الأخلاق والعدالة.
- التقاليد القانونية الأوروبية: خلال العصور الوسطى وعصر النهضة، بدأت الدول الأوروبية في تطوير نظم قانونية متميزة خاصة بها. وقد اعتمدت هذه النظم على مزيج من القانون الروماني والعرفي المحلي، مما أدى إلى تطوير طرق صياغة تشريعية أكثر تعقيدًا ودقة.

التشريع الحديث:

في العصر الحديث، أصبحت الصياغة التشريعية أكثر تنظيمًا وتعقيدًا، مع التركيز على الدقة والوضوح لضمان عدم وجود غموض أو سوء تفسير، وقد أدى ذلك إلى تطوير تقنيات متقدمة للصياغة، تشمل استخدام لغة قانونية دقيقة وبنية واضحة للنصوص التشريعية.

والصياغة التشريعية الحديثة تعتمد على مبادئ أساسية مثل الوضوح، والتناسق، والدقة، مع الاهتمام بتحقيق التوازن بين القواعد القانونية واحتياجات المجتمع المتغيرة والمختلفة.



الصياغة التشريعية الجامدة

الفصل
10

تُعرف الصياغة التشريعية الجامدة بأنها الأسلوب الذي تُكتب به القوانين بحيث تكون محددة بدقة وثابتة، مما يقلل من إمكانية تفسيرها أو تعديلها بسهولة، وهذا الأسلوب على الأغلب متبع في الدساتير؛ حيث تتميز هذه الصياغة بالوضوح والدقة، وتحتوي النصوص القانونية فيها على تفاصيل دقيقة تغطي جميع الاحتمالات الممكنة لضمان أن النص التشريعي يمكن تطبيقه مباشرة دون الحاجة إلى تفسير واسع.

ويمكن القول إن "الصياغة الجامدة تسهم في تحديد المسؤوليات والواجبات بوضوح، مما يسهل عملية تطبيق القانون وتنفيذه ويقلل النزاعات القانونية التي قد تنشأ عن تفسيرات مختلفة للنصوص".

الفصل
10

ومع ذلك، يؤدي الثبات الشديد للصياغة الجامدة إلى صعوبة تعديل التشريعات لمواكبة التغيرات الاجتماعية أو الاقتصادية، مما قد يجعلها غير مناسبة بمرور الوقت، وهذا يعتبر من العيوب التي تعاني منها الصياغة التشريعية الجامدة، كما قد تصبح النصوص القانونية معقدة وطويلة بسبب محاولة تغطية كل التفاصيل والاحتمالات الممكنة، ولا تتكيف بسهولة مع الحالات الجديدة أو الظروف الطارئة.

الفصل
10

وتعتبر الدساتير الصارمة وبعض العقود القانونية أمثلة على الصياغة الجامدة، حيث تُكتب بطريقة تحدد جميع الشروط والالتزامات بشكل واضح وثابت، كما أشرنا.

وبصورة عامة، فإن الصياغة التشريعية الجامدة تُعتبر سلاخًا ذو حدين، حيث توفر الاستقرار والوضوح، لكنها قد تكون عقبة أمام التكيف مع التغيرات الحديثة.

الفصل
10

إذن، فالصيغة التشريعية الجامدة تشير إلى الأسلوب الذي تُكتب به القوانين بحيث تكون محددة بدقة وثابتة، مما يقلل من إمكانية تفسيرها أو تعديلها بسهولة، تُعتبر العديد من الدول نموذجًا لهذا النوع من الصياغة، حيث تفضل استقرار النصوص القانونية وثباتها على مر الزمن.

الفصل
10

من بين أبرز الدول التي تعتمد على الصياغة التشريعية الجامدة:

الولايات المتحدة الأمريكية: حيث يتميز دستور الولايات المتحدة بالثبات النسبي، حيث يتطلب تعديله إجراءات صارمة تشمل موافقة الكونغرس والولايات، مما يجعل تغييره نادرًا.

سويسرا: تعتمد سويسرا نظامًا قانونيًا ثابتًا إلى حد كبير، حيث تكون التعديلات على القوانين واللوائح محدودة وبإجراءات طويلة ومعقدة.

الهند: الدستور الهندي مكتوب بتفصيل كبير ويعتبر جامدًا في العديد من جوانبه، حيث يتطلب تعديل القوانين إجراءات معقدة لضمان استقرار النظام القانوني.

الفصل
10

فيما يخص المملكة العربية السعودية، تعتمد بشكل رئيسي على الشريعة الإسلامية كمصدر للقوانين، وبالتالي تعتبر القوانين المستمدة من الشريعة ثابتة إلى حد كبير، حيث تُعتبر تعاليم القرآن والسنة مصدرًا رئيسيًا للقوانين. ومع ذلك، فإن النظام القانوني في السعودية هو مزيج من القوانين المستندة إلى الشريعة الإسلامية وقوانين حديثة تشمل تنظيمات مختلفة في مجالات مثل التجارة والعمل والعقوبات، وتُصاغ هذه القوانين بطريقة تحافظ على الالتزام بالشريعة مع مراعاة متطلبات العصر الحديث.

الفصل
10

إذن وعلى الرغم من اعتماد المملكة على صياغة جامدة للقوانين المستمدة من الشريعة، فقد أظهرت مرونة في السنوات الأخيرة من خلال تنفيذ تعديلات قانونية تهدف إلى تحديث النظام القانوني وجعله متماشياً مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال وضع لوائح جديدة تتماشى مع رؤية المملكة 2030.



الصياغة التشريعية المرنة

الفصل
10

الصياغة التشريعية المرنة هي الأسلوب الذي تُكتب به القوانين بحيث يُتيح مجالاً للتفسير والتعديل بسهولة، مما يساعد على التكيف مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ويتميز هذا النوع من الصياغة بتوفير إطار عام يمكن تعديله وتطويره بمرور الوقت لتلبية احتياجات المجتمع المتغيرة.

الفصل
10

وتشمل الخصائص الرئيسية للصياغة التشريعية المرنة استخدام لغة مرنة تسمح بتفسير واسع، مما يمكن من تطبيق القانون في مجموعة متنوعة من الحالات والظروف، كما تُصاغ النصوص القانونية بطريقة تُسهل تعديلها أو تحديثها بما يتناسب مع التغيرات في المجتمع أو الظروف الاقتصادية، مع التركيز على وضع قوانين تتضمن مبادئ عامة توضح الأهداف الأساسية دون الدخول في تفاصيل دقيقة.

الفصل
10

وتتمثل مزايا الصياغة التشريعية المرنة في مرونتها، حيث يمكن تعديل القوانين بسرعة وفعالية لمواكبة التغيرات، مما يساعد على استجابة أفضل للتطورات الجديدة، كما تتيح التكيف مع الظروف المختلفة والابتكارات التكنولوجية أو التغيرات الاقتصادية، مما يجعلها أكثر ملاءمة للواقع المتغير، وبالإضافة إلى ذلك، يمكن إجراء تحسينات على القوانين بناءً على التجارب العملية والتقييمات المستمرة، مما يعزز فعالية النظام القانوني.

الفصل
10

ومع ذلك، يمكن أن تؤدي اللغة المرنة إلى تفسيرات متباينة قد تؤدي إلى النزاعات القانونية أو عدم اليقين في التطبيق، كما يمكن أن يؤدي التعديل المستمر للقوانين إلى تكرار التعديلات أو التعقيد في النظام القانوني، مما يجعل من الصعب متابعة التغييرات.

الفصل
10

ومن الأمثلة على الصياغة التشريعية المرنة القوانين الأساسية التي تُكتب بطريقة عامة وتُترك مجالاً للتفسير من قبل المحاكم، مثل قوانين حقوق الإنسان أو حماية البيئة، كما أن التشريعات الاقتصادية، مثل قوانين الضرائب أو قوانين الشركات، تُصاغ بطريقة تتيح إجراء تعديلات دورية لمواكبة التغيرات الاقتصادية.

بشكل عام، تساعد الصياغة التشريعية المرنة في ضمان قدرة النظام القانوني على التكيف مع التغيرات والابتكارات، مما يساهم في تحسين فعاليته وملاءمته لاحتياجات المجتمع المتغير.

الفصل
10

وبالطبع فإن الدول التي تعتمد على الصياغة التشريعية المرنة تستخدم أساليب قانونية تتيح تعديل القوانين وتطويرها بسهولة لتلبية التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ومن بين هذه الدول، المملكة المتحدة التي تعتمد على نظام قانوني مرن يتضمن قوانين مكتوبة وأخرى عرفية، حيث يمكن تعديل القوانين بسهولة بمرسوم ملكي أو من خلال البرلمان، وكذلك أستراليا التي تمتلك نظامًا قانونيًا يسمح بتعديل القوانين بسهولة عبر البرلمان، مع استخدام القوانين العامة التي يمكن تطويرها بما يتماشى مع التغيرات.

وفي كندا، يتميز النظام القانوني بالمرونة، حيث يمكن تعديل القوانين الفيدرالية والإقليمية من خلال عملية تشريعية بما يتوافق مع احتياجات المجتمع.



الفصل 10

أما في ألمانيا، فعلى الرغم من أن الدستور (القانون الأساسي) يُعتبر جامدًا في بعض جوانبه، فإن القوانين العادية تُصاغ بمرونة، مما يسمح بتعديلها وتحديثها بمرور الوقت، وكذلك الهذ التي تمتلك نظامًا قانونيًا مرئيًا يشمل تعديلات دورية على القوانين لمواكبة التغيرات في المجتمع عبر البرلمان.

وتساهم الصياغة التشريعية المرنة في هذه الدول في تحسين فعالية النظام القانوني وضمان قدرته على التكيف مع التغيرات المستمرة في العالم.

ختاماً اسمحوا لي أن أشكركم على حسن استماعكم، وأن أشير إلى الموضوعات التي تناولناها في هذه المحاضرة وهي على النحو الآتي:

- o **الصياغة التشريعية**
- o أهمية الصياغة التشريعية
- o أصول الصياغة التشريعية
- o الصياغة التشريعية الجامدة
- o الصياغة التشريعية المرنة

شكراً لكم